

## السياسة المالية ودورها في تحفيز التنوع الاقتصادي في العراق

خالد حسين حمزة

وزارة المالية، مصرف الرشيد، الديوانية، العراق.

Email: [alssaidy91@gmail.com](mailto:alssaidy91@gmail.com), ORCID: <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>

ميامي صلال صاحب

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، الديوانية، العراق.

Email: [maiami.Alshukri@qu.edu.iq](mailto:maiami.Alshukri@qu.edu.iq), ORCID: <https://orcid.org/0000-0001-5855-4557>

حيدر علي الدليمي

كلية العلوم الادارية، جامعة المستنقل، بابل، العراق.

Email: [haidar.ali.aldulaimi@uomus.edu.iq](mailto:haidar.ali.aldulaimi@uomus.edu.iq), ORCID: <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>

## معلومات البحث

## تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 2024 / 3 / 26  
 تاريخ قبول البحث: 2024 / 11 / 04  
 تاريخ نشر الكتروني: 2025 / 03 / 01  
 عدد صفحات البحث 72 - 82

## الكلمات المفتاحية:

السياسة المالية، التنوع الاقتصادي، سياسات التحفيز، الإنفاق الحكومي، الإيرادات.

## المراسلة:

أسم الباحث: خالد حسين حمزة

Email: [alssaidy91@gmail.com](mailto:alssaidy91@gmail.com)

## المستخلص

يهدف البحث الى تناول دور السياسة المالية في تنوع الاقتصاد العراقي وتحفيزه من خلال استخدام ادواتها المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي والإيرادات ومنها الإيرادات الضريبية واعتمد البحث على الأدوات التحليلية لتقييم أداء السياسة المالية ودورها في عملية تحفيز التنوع الاقتصادي خلال المدة (2010-2022) وذلك لما للسياسة المالية من دور فاعل في التصدي للامشكلات والتحديات التي يعاني منها الاقتصاد. وتوصل البحث ان الاقتصاد العراقي يعاني من عدم التنوع الاقتصادي بل يعاني من تركيز الإيرادات والصادرات على القطاع النفطي وبنسبة تصل الى اكثر من 90%. مما أدى الى تأثيره بشكل كبير بالصدمة مزدوجة لعام 2020 فضلا عن ضعف السياسات المالية المحفزة التي اتخذت للتقليل من هذه الآثار. كما قدم البحث مجموعة من الحزم التحفيزية للسياسة المالية التي تساعد في التخفيف من حدة الاربعية واحادية الاقتصاد وتعزز التنوع والنمو المستدام

## 1. المقدمة

تعد السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية التي تعبر عن حجم الحكومة ودرجة تدخلها وتأثيرها في النشاط الاقتصادي كما انها تعبر عن الفلسفة والايولوجية الحكومية المتبعة. وانسجاما مع تزايد دور الحكومات في الجانب المالي وتوالي الازمات والصدمات الداخلية والخارجية (تقلبات أسعار النفط، جائحة COVID\_19....) وعدم اليقين أصبح لزاما عليها تبني سياسة مالية فاعلة قادرة على تعبئة الموارد وتوفير حيز مالي يسمح بتطبيق جزم التحفيز المالي والاقتصادي. وبقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي نجد ان السياسة المالية في السنوات الثلاثة الماضية التي تتمثل بتعرض الاقتصاد الى صدمة مزدوجة في عام 2020 وهي (COVID\_19 وانخفاض أسعار النفط) اتخذت حزمة من الإجراءات التحفيزية للتخفيف الآثار المتوقعة للصدمة منها التخلي عن بعض الإيرادات عن طريق الإعفاءات الضريبية لفترة معينة ومنح القروض مع تسهيل ضماناتها والإعانات وإعادة هيكلة بعض القروض وغيرها. لكن آثار الازمة كانت وخيمة بسبب عدم تنوع الاقتصاد العراقي واعتماده على الإيرادات النفطية التي كانت الصدمة الثانية للاقتصاد نتيجة انخفاضها بسبب انخفاض أسعار النفط.

## 2. أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من الدور الفاعل الذي تقوم به السياسة المالية لمواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي منها عدم تنوع الاقتصاد والتعرض للصدمات الاقتصادية.

## 3. هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على واقع عمل السياسة المالية في العراق والتنوع الاقتصادي ومدى تركيز الاقتصاد وما هو القطاع الذي يركز عليه الاقتصاد.

## 4. الجانب النظري

## 1.4 مفهوم السياسة المالية

مفهوم السياسة المالية: هي احدى أدوات السياسة الاقتصادية تستخدمها سلطات الحكومية لإدارة وتوجيه الاقتصاد لتؤثر في توزيع الدخل ومعالجة ما يتعرض له من هزات او أزمات وللمحافظة على الاستقرار وديمومة الأوضاع التي تتحقق من خلال

تحصيل الإيرادات العامة والنفقات العامة [16] وعرفت بأنها الآلية التي بواسطتها تقوم -الحكومة باجراء تعديلات على الانفاق المخطط له ومعدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة للتأثير في اقتصاد البلاد [26]. وعرفت أيضا: هو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الحكومة نفقاتها العامة وإيراداتها العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلية مثل الناتج المحلي والعمالة والادخار والاستثمار وغيرها، وذلك من اجل تحقيق الاثار المرغوبة وتجنب الاثار غير المرغوبة [3]، كما تعرف السياسة المالية بأنها: مرآة عاكسة لدور الدولة في الأنشطة الاقتصادية من خلال قيام الحكومة بإدارة نفقاتها وإيراداتها للتأثير على الاقتصاد عن طريق زيادة أو تقليل النشاط الاقتصادي في الاجل القصير [8]

وبعد استعراض المفاهيم السابقة يمكن القول ان السياسة المالية بصفة عامة هي مجموع إجراءات وآليات تستخدمها السلطات الحكومية متمثلة بوزارة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أي بمعنى انها اداة بيد الدولة تستطيع ان تستخدم إيراداتها ونفقاتها لتحقيق اهداف معينة مثل نهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التقدم وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات ومعالجة التضخم او الكساد .

#### 1.1.4 اهداف السياسة المالية

- 1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد الاستقرار الاقتصادي من الأهداف الأكثر أهمية التي تسعى اليها السياسة المالية لأن الاستقرار الاقتصادي يساعد على زيادة فرص العمل وزيادة معدلات الاستثمار وهذا يساعد على معالجة مشكلة البطالة فضلاً عن ان إقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص عبر الإعفاءات الضريبية وتقديم القروض الميسرة بفوائد قليلة أو تقديم الإعانات [12]. أي ان الهدف من الاستقرار الاقتصادي هو منع التقلبات في مستوى الأسعار والإنتاج، وكذلك ضمان معدلات نمو مرغوبة وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية بشكل صحيح. لذا يتعين على السياسة المالية تكييف نفقات الدولة وإيراداتها بما يكفل التوازن والاستقرار الاقتصادي. فعندما يكون هناك تضخم تلجأ السلطات الحكومية لمعالجة التضخم عن طريق تخفيض انفاقها العام وزيادة إيراداتها الضريبية وبذلك يحدث فائض في الميزانية الى ان يتحقق الاستقرار الاقتصادي [1]
- 2- إعادة توزيع الدخل يعد توزيع الدخل من الأهداف المهمة للسياسة المالية و التي تهدف الى تقليل التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع، وإتاحة الفرص المتكافئة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة وذلك من خلال احداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق الذي تستفيد منه طبقات المجتمع المختلفة [18]، وكذلك في الضرائب التي تجبى من الأفراد في مختلف شرائح الدخل، أي ان هدف السياسة المالية هو إزالة التفاوت الكبير في الدخل وتوجيه الموارد نحو القنوات الإنتاجية الفاعلة وبالتالي فان الطريق لإنجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الأهداف يعتمد على حجم الإيرادات العامة التي تحققها السياسة المالية [25].
- 3- تحقيق النمو الاقتصادي أحد اهداف السياسة المالية هو تحقيق النمو الاقتصادي ، ويمكن قياسه بعدة مؤشرات منها مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .ويعد تحقيق النمو الاقتصادي مؤشراً للتقدم الاقتصادي بين للبلدان والذي يعكس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد [6]، أي زيادة الدخل الحقيقي يجب ان تكون تراكمية ودائمة ، كما يجب ان تكون الزيادة في الناتج المحلي او الدخل القومي اكبر من زيادة السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير المتجددة اذ ان للاستثمار دور في دفع عجلة النمو [1]
- 4- تحقيق الكفاءة الاقتصادية يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو افضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأقصى صورة ممكنة ، بعبارة أخرى تدخل الدول في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأولويات معينة بهدف تحقيق اكبر نفع ممكن وباقل اضرار ممكنة .
- 5- تحقيق مستوى التشغيل الكامل من اهداف السياسة المالية أيضاً هو تحقيق مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة داخل البلد، اذ اصبح للسياسة المالية دور مهم في علاج مشكلة البطالة من خلال اتباع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهذا مما يؤدي الى رفع مستوى الطلب الكلي الفعال ومن ثم يزداد الطلب على العمالة ويزداد الدخل الحقيقي لذا كلما زاد دخل الفرد كلما زاد الطلب على السلع وهذا ما يؤدي زيادة الإنتاج ومن ثم يزداد الطلب على العمالة [7]

#### 2.1.4 أدوات السياسة المالية

- 1- الإنفاق الحكومي العام: يعد أداة من أدوات السياسة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى لمعالجة فجوة تضخمية تستخدم الدولة سياسة مالية انكماشية وذلك من خلال تخفيض حجم الانفاق العام لضبط مستوى الطلب الكلي، وفي حالة وجود فجوة ركودية تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية ( تحفيزية ) تهدف إلى زيادة حجم الانفاق العام لضبط مستوى الطلب الكلي، وفي ذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني
- 2- الإيرادات العامة هي اداة من الأدوات المهمة التي لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فأنها أصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، وللسياسة الإيرادية مجموعة من الادوات التي يمكن ان تستخدمها لتحقيق أهدافها وتمثل الإيرادات العامة (الضرائب، الاقتراض، الرسوم والاعانات).
- 3- الدين العام : تعد اداة العام احد الأدوات الحديثة للسياسة المالية حيث تعد جزء مكمل لسياسة المالية سواء أكان الدين محلياً أو دولياً، حيث أكدت النظرية المالية الحديثة، على ضرورة مشروعية التمويل بالعجز للميزانية العامة، حيث تساهم في تمويل المشروعات الإنتاجية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي فهي أداة قادرة على توجيه النشاط الاقتصادي، شريطة استخدام هذا الدين في مكانه المناسب

#### 2.4 مفهوم التنوع الاقتصادي واهميته ومؤشراته

#### 1.2.4 مفهوم واهمية التنوع الاقتصادي :

ويُعرف بأنه توسيع القاعدة الاقتصادية وإرساء دعائم الاقتصاد الحقيقي المتكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمات تساهم في زيادة مصادر أخرى للدخل إلى جانب الإيرادات النفطية يُنظر إلى التنوع الاقتصادي على أنه التراجع بشكل تدريجي في مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي مقابل زيادة تدريجية في مساهمة القطاعات الصناعة والزراعة ويعرف أيضاً بتوظيف الاموال لخلق قاعدة إنتاجية متنوعة تضمن استمرار الاقتصاد ما بعد البترول من خلال تطوير القطاع الصناعة والبنى التحتية التي دعت بالضرورة إلى الاستثمار في مجالات متعددة. كما يعرف التنوع الاقتصادي هي العملية تهدف إلى التنوع في الهياكل الإنتاجية وإلى استحداث قطاعات جديدة توفر مصادر جديدة للدخل من أجل تقليل الاعتماد على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد أي التنوع القاعدة الإنتاجية من أهدافها الأساسية لبلد من أجل حصول على إيرادات مستقرة في حالة تعرض البلد لصدمات الداخلية أو خارجية ويعرف كذلك أي تعدد مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أي انخفاض مساهمة القطاع النفطي الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية أي تنوع اسواق الصادرات السلع والخدمات هو عدم أي فكرة التنوع مؤشرات التنوع الاقتصادي ( عدم وضع البيض في سلة واحدة )

#### 2.2.4 مؤشرات التنوع الاقتصادي

- 1- تقليل التفاوت في الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الاقتصادية في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي يوضح مدى التنوع الاقتصادي بشكل عام وان لا يكون هذا التقارب هو نتيجة للانخفاض في قطاع من القطاعات الأخرى
- 2- تعد زيادة مساهمة القطاعات العامة والخاصة في مجمل النشاط الاقتصادي من المؤشرات المهمة في التنوع الاقتصادي
- 3- ارتفاع نسبة الصادرات غير النفطية
- 4- التوزيع القطاعي للقوى العاملة
- 5- التنوع في اجمالي تكوين راس المال الثابت أي توزيع الاستثمارات بشكل مناسب لكل قطاع وعدم تركيز الاستثمارات في قطاع معين واهمال القطاعات الأخرى

#### 3.4 تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة 2010-2022

ان الاقتصاد العراقي يعاني من مسار تنموي غير واضح المتمثل بعدم تنوع القاعدة الاقتصادية، إذ إن الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب لذا فان الاقتصاد معرض الى مخاطر خارجية كذبذب أسعار النفط العالمي او مخاطر داخلية كتدهور الوضع الأمني وهذه المخاطر تنعكس على تذبذب الإيرادات العامة التي هي الشريان الرئيسي للاقتصاد [20]. لذلك ان السياسة المالية في العراق تعاني من المشكلات أغلبها لا تخرج عن نطاق المشكلات التي تتعرض لها الدول ذات الاقتصاد الريعي ومن ابرز المشكلات صعوبة تحديد و التنبؤ بحجم الإيرادات النفطية المتحققة خلال تقدير الموازنة العامة وتحديد سعر معين لبرميل النفط لأن الموارد النفطية مرتبطة بعامل خارجي هو الطلب والعرض العالمي على النفط وهذا ما يسبب حالة من التوتر والقلق في الاقتصاد العراقي نتيجة لضعف استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، أي عدم دعم جهود التشغيل والاستثمار لزيادة الإنتاج [15]

#### 1.3.4 تحليل تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2010-2022

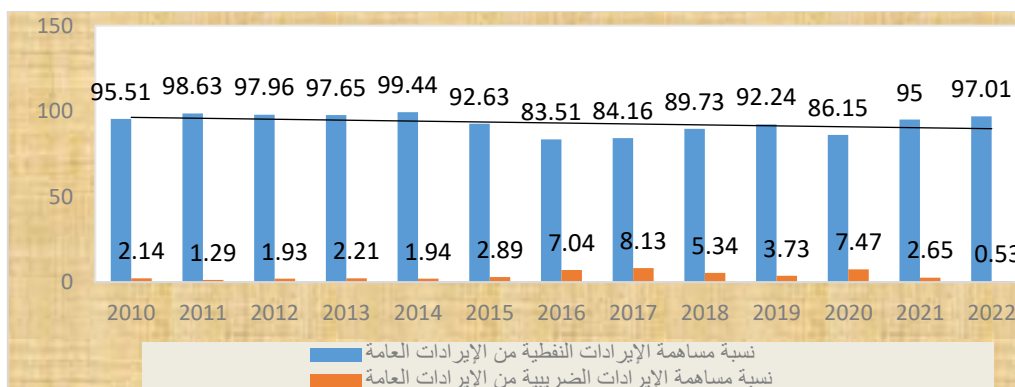
تشكل الإيرادات النفطية في العراق جزء كبير من الإيرادات العامة لكون العراق بلد ريعي ، كما يعد العراق من الدول النفطية التي تحتل موقع متقدماً من الدول المنتجة للنفط لضخامة احتياطياتها، فضلاً عن انه احد الاعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك [10]، وكما يعد القطاع النفطي احد اهم مرتكزات الاقتصاد العراقي لكونه مصدراً للموارد الانتاجية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى فضلاً عن ان تقلبات اسعار النفط واحد من أهم العوامل المؤثرة في الأوضاع المالية في الاسواق الدولية وتمثل تحدياً يواجه معظم الدول النفطية وذلك لارتباط خطط التنمية بتدفقات الإيراد النفطي [9]، إذ ان تقلبات اسعار النفط الخام تحكمها عوامل خارجية تثير العجزات المالية المتراكمة لمستويات مقلقة مما يترتب عليه زيادة حجم المديونية لتغطية هذه العجزات سواء كان عن طريق الدين الداخلي ام الخارجي [25]. والجدول (1) يوضح واقع الإيرادات العامة في العراق للمدة 2010-2022 حيث نلاحظ ان الإيرادات العامة فبلغت (59,981.40) مليون دولار وشكلت الإيرادات النفطية ما قيمته (57,289.60) مليون دولار من الإيرادات العامة ، أي بنسبة مساهمة حوالي (95.51%) من الإيرادات العامة بينما فبلغت الإيرادات الضريبية (1,285.00) مليون دولار عام 2010 وشكلت بنسبة حوالي (2.14%). وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإيرادات النفطية [17]. بعد ذلك اخذت ترتفع تدريجياً إلى ان فبلغ (102,744.00) مليون دولار عام 2012 أي فبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (97.96%) اما نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة (1.93%) ويعود ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية بعد ذلك انخفضت الإيرادات العامة تدريجياً إلى ان فبلغت (46,401.20) مليون دولار عام 2016 ويعزى ذلك بسبب انخفاض الحاد المفاجئ في أسعار النفط الخام مما انعكس ذلك على انخفاض الإيرادات النفطية وكذلك سيطرة عصابات الإرهابية (داعش) على بعض المناطق والمنافذ الحدودية ، مع ذلك بقيت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (83.51%) ونسبة مرتفعة وهذا نتيجة لزيادة كمية انتاج النفط لتعويض انخفاض أسعار النفط ثم اخذت أسعار النفط تتعافى نتيجة السياسات التي اتخذتها منظمة أوبك بعد ذلك تعافى الطلب العالمي للنفط اذا فبلغت أسعار النفط (65.6) دولار للبرميل واحد ، بينما فبلغت الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة (7.04%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا بالأساس نتيجة إضافة ضرائب جديدة كضرائب الهاتف النقال وكذلك الإيرادات الضريبية على الدخل مع ذلك تعد نسبة ضئيلة مقارنة بالإيرادات النفطية [22]. اما في عام 2018 فبلغت الإيرادات العامة (90,103.40) مليون دولار ويعود ذلك بسبب مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (89.73%) بينما فبلغت نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة (5.34%). اما في عام 2020 انخفضت الإيرادات العامة إلى (52,447.90) مليون دولار وشكلت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (86.15%) وهذا بسبب انخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام في الاسواق النفط العالمية نتيجة ما تركته جائحة كورونا من أثار سلبية على الاقتصاد العراقي وهذا الامر أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي وقامت الحكومة بتخفيض الضرائب ومنح الإعفاءات

الضريبية مراعاة لظروف المواطنين ومعاناتهم في الظروف الاجتماعية والصحية التي تواجههم، على الرغم من قيام الحكومة بتخفيض الضرائب الى ان نسبة مساهمتها ارتفعت من 3.7 عام 2019 الى 7.4 عام 2020 ويعزى ذلك هذا الارتفاع في نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية أي انخفاض نسبة مساهمتها وارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية [17] بعد ذلك اخذ الإيرادات العامة بالارتفاع الى ان فبلغت ( 74,458.34 ) مليون دولار ويعزى ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام أي شكلت ( 95%) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (95%).

جدول (1) تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2004-2020 مليون دولار

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة
2010	59,981.40	57,289.60	1,285.00	95.51	2.14
2011	92,973.10	91,699.20	1,203.17	98.63	1.29
2012	102,744.00	100,649.00	1,981.80	97.96	1.93
2013	97,617.10	95,318.80	2,159.71	97.65	2.21
2014	83,724.50	83,256.10	1,622.48	99.44	1.94
2015	59,752.90	55,351.80	1,728.61	92.63	2.89
2016	46,401.20	38,748.40	3,268.49	83.51	7.04
2017	65,512.60	55,132.90	5,329.43	84.16	8.13
2018	90,103.40	80,845.30	4,807.62	89.73	5.34
2019	91,004.20	83,939.40	3,396.39	92.24	3.73
2020	52,447.90	45,185.50	3,915.51	86.15	7.47
2021	110,751.67	105,221.42	2,941.11	95.00	2.65
2022	74,458.34	72,491.00	399.91	97.01	0.53
المتوسط	79,036.33	74,240.65	2,618.40	93.05	3.64

- تم تحويل البيانات من قبل الباحثين من مليون دينار الى مليون دولار بالاعتماد على سعر صرف الرسمي في العراق لكل سنة.



شكل (1) تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2010-2022

### 2.3.4 تحليل تطور النفقات العامة في العراق للمدة 2010-2022

تمثل النفقات العامة الجانب الآخر من الموازنة العامة الذي تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة ، أي الانفاق الحكومي يزداد في الدول الأقل تقدماً بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ولاسيما الانفاق الجاري متمثل بالرواتب والأجور للموظفين وجميع الالتزامات الناتجة عن المعاملات والاتفاقيات المحلية والدولية السابقة والمتمثلة بالفوائد على القروض والديون العامة وغيرها، أما ما يتبقى من تخصيصات للنفقات الجارية يستخدم للتوسع في الإنفاق بما ينسجم مع البرنامج الحكومي [4]. الذي جاء على حساب المدخرات وطنية ، أما في ما يتعلق بالنفقات الاستثمارية للمشروعات المستمرة والجديدة مع إعطاء الأولوية في الإنفاق على المشروعات المستمرة وما يتبقى يخصص للإنفاق على المشاريع الجديدة [2]. نلاحظ من خلال جدول (2) ان النفقات العامة فبلغت(59,943.80) مليون دولار عام 2010 ويعود ذلك بسبب نسبة مساهمة النفقات الجارية الى النفقات العامة ( 77.82%) بينما فبلغت نسبة نفقات الاستثمارية الى النفقات العامة (22.18%) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنفقات الجارية ، بعد ذلك اخذ النفقات العامة ترتفع بشكل متذبذب الى ان فبلغت ( 30,076.50 ) مليون دولار عام 2007 وشكلت نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة (91.32%) وهذا نتيجة ما تقوم به الدولة من انفاق الحكومي كان يهدف الى تيسير ادارتها والحصول على ما تحتاجه من السلع والخدمات وذلك لإشباع الحاجات الرئيسية والتي تمثل بالنفقات التي تدفع لغرض دفع الرواتب الموظفين والأجور والتخصيصات الأخرى بينما شكلت نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة (8.77%) وهي نسبة قليلة جداً وتمثل النفقات الاستثمارية هي المبالغ التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي ولزيادة الخدمات العامة [24]. بعد ذلك تراجعت النفقات العامة الى (28,268.00) مليون دولار عام 2009 ويعزى السبب في ذلك انعكاساً لظروف الازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي مما اثرت على الاقتصاد العراقي ، بعد ذلك استمرت النفقات العامة بالارتفاع الى ان فبلغت ( 102,151.00 ) عام 2013 ويعود ذلك لزيادة الفوائض المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط .

بعد ذلك اخذت النفقات العامة بالانخفاض الى ان فبلغت ( 69,844.00 ) مليون دولار عام ، أي شكلت نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة (56.72%) بينما فبلغت النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة الى (43.28%) ، 2015 ويعود ذلك نتيجة

انخفاض أسعار النفط العالمية بسبب زيادة المعروض النفطي في الأسواق العالمية والتي لها تأثير كبير على الإيرادات العامة ومن ثم تأثيرها في الانفاق العام وكذلك سيطرة عصابات إرهابية على بعض المنافذ الحدودية [17]، بعد ذلك حققت التعافي في الأعوام 2017، 2018 و 2019 على التوالي حتى فبلغت الانفاق العامة (94,520.80) مليون دولار وبمعدل نمو (38.22%) عام 2019 ويعود ذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا بدوره أدى الى وتحسن مستوى الانفاق العام في الموازنة العامة

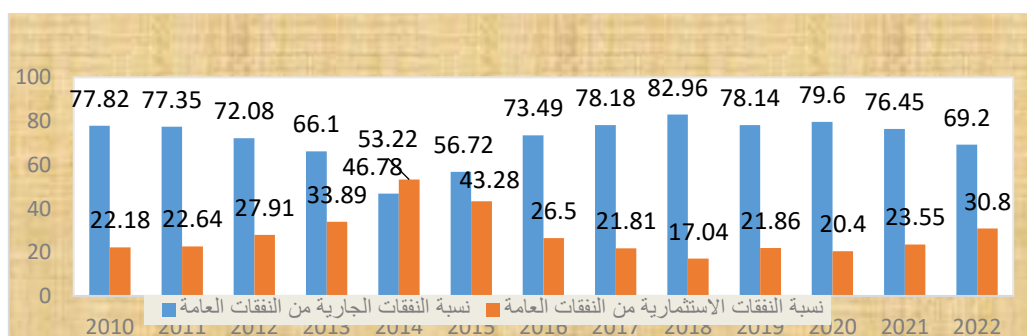
اما في عام 2020 فبلغ الانفاق العام فبلغ (63,139.00) مليون دولار أي شكلت نسبة مساهمه الانفاق الجاري الى الانفاق العام (79.60%) بينما فبلغ حجم الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام (20.40%) ويعزى ذلك بسبب مهاجم فيروس كورونا كوفيد 19 العالم برمته نهايته عام 2019 والامر الذي أثر سلبا على الاقتصاد العالمي وأدى الى أزمة خانقة في الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض حاد في أسعار النفط عالمي مما بسبب انخفاض الطلب عليه

اما في عام 2022 فبلغ (79,835.89) مليون دولار الانفاق وانخفضت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة الى (69.20%) مقارنة بعام 2022 وارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة الى (30.80%) نستنتج من ذلك أن زيادة في النفقات الحكومية بشكل واضح نتيجة الظروف التي عاشها وما زال يعيشها لغالبية الوقت الحاضر، التي ترتبت عليه زياده في الانفاق الاستهلاكي العام الذي أخذ يشكل نسبة عالية من الانفاق وهذا مما يعني أن طابع النفقات الاستهلاكي اصبح يغلب على طابع النفقات الاستثمارية خلال المدة الدراسة 2010-2022

جدول (2) تطور النفقات العامة في العراق للمدة 2004-2020 مليون دولار [3]

السنة	النفقات الاستثمارية	النفقات الجارية	النفقات العامة	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة
2010	13,293.50	46,650.30	59,943.80	77.82	22.18
2011	15,237.10	52,059.30	67,296.40	77.35	22.64
2012	25,168.70	64,994.60	90,163.30	72.08	27.91
2013	34,626.10	67,524.90	102,151.00	66.10	33.89
2014	57,202.70	50,281.30	107,484.00	46.78	53.22
2015	30,227.70	39,616.30	69,844.00	56.72	43.28
2016	16,832.20	46,674.90	63,507.10	73.49	26.50
2017	13,931.80	49,946.00	63,877.80	78.18	21.81
2018	11,648.90	56,728.30	68,377.20	82.96	17.04
2019	20,662.14	73,858.66	94,520.80	78.14	21.86
2020	12,881.39	50,257.61	63,139.00	79.60	20.40
2021	16,593.53	53,851.45	70,444.97	76.45	23.55
2022	24,592.18	55,243.71	79,835.89	69.20	30.80
المتوسط	22,530.61	54.43	76,968.10	71.9131	28.08308

- الاعمدة (1، 2، 3) تم تحويل البيانات من مليون دينار الى مليون دولار بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي لكل سنة .



شكل (2) نسبة مساهمة النفقات الجارية والاستثمارية من النفقات العامة في العراق للمدة 2004-2020

### 3.3.4 تحليل واقع التنوع الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2022

يمكن الوقوف على مدى التنوع الاقتصادي في العراق من خلال نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010-2022) .

ومن خلال الجدول (3) نلاحظ ان القطاع النفط استأثر بشكل كبير على بقية القطاعات حيث فبلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (52.35%) وكما وضح الجدول (3) ان القطاع النفطي ساهمه في الناتج المحلي الإجمالي (46.23%) عام 2010 بعد ذلك اخذ بالتذبذب القطاع النفطي بين ارتفاع والانخفاض الى ان فبلغ (32.64%) نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 وهي ادنى نسبة طويلة فترة متأثر بالصدمة المزدوجة وهي الصدمة الخارجية هو انخفاض أسعار النفط العالمية وانعكاسه على انخفاض كمية الإنتاج والصدمة الداخلية سيطرة العصابات الارهابية على بعض المناطق والمنافذ الحدودية بعد ذلك اخذ تتعافى نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الى فبلغت (77.42%) عام 2018 واستمر بالارتفاع نسبة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم تعرض الاقتصاد العالمي نهاية عام 2019 الى صدمة كبير تمثلت بانتشار فايروس كورونا كوفيد 19 والتي كانت تأثير على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد العراقي بشكل خاص

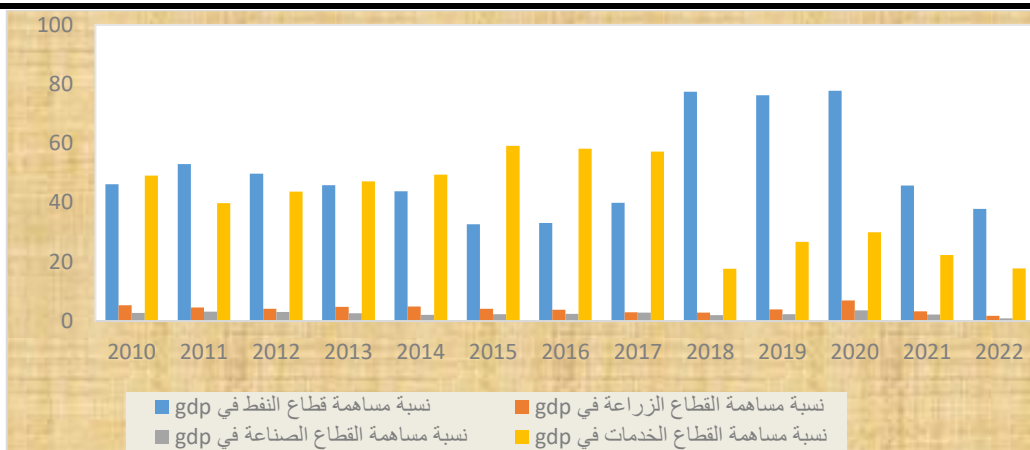
اما عام 2022 (79.38 %) وورغم تفوق هذا القطاع على بقية القطاعات في الناتج الا انه لم يحقق ما مرجو منه نتيجة الاضرار التي لحقت بمنشآته وبخطوطه الناقله نتيجة الحروب وما تبعها من اعمال تخريب جراء الإرهاب التي تعرض له اما القطاع الخدمات فبلغ متوسط نسبة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (43.48%) على الرغم من نسبة مساهمة جيدة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البحث قياسا بالقطاعات الأخرى الا ان الواقع يشير الى ضعف الخدمات كنتيجة حتمية للإهمال وتلكو غالبية مشاريع البنى التحتية، فضلا عن تراجع الخدمات الشخصية نتيجة الفساد المالي والإداري. أما القطاع الزراعي ، الذي يعد المرتكز لعملية التصحيح الهيكلي، الا انه لم يشكل الا نسبة ضئيلة جداً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث فبلغت (5.30%) عام 2010 ثم ينخفض تدريجيا الى ان فبلغ (2.97%) عام 2017 أي فبلغت متوسط نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (4.36%) ويعود ذلك لأسباب متعددة منها تدني مستوى الإدارة الزراعية جراء الاعتماد على الأساليب التقليدية والمتخلفة والافتقار الى المكننة التكنولوجية الحديثة بسبب سيادة الوحدات الإنتاجية الصغيرة، ناهيك عن سياسة الإغراق التي أدت الى اكتفاء السوق العراقية بالمنتجات الغذائية الأجنبية فضلاً عن الأسباب المالية انخفاض التخصيصات التي تضعها الدولة لهذا القطاع، ورغم الدعم المقدم من قبل الدولة على أسعار المستلزمات الزراعية لاسيما الأسمدة والمبيدات والبذور وكذلك عدم توفر الظروف البيئية الملائمة نتيجة سوء الأحوال الجوية الذي أدى الى الانخفاض في معدلات سقوط الامطار او هبوب العواصف الترابية بكثرة، وانخفاض خصوبة التربة وملوحتها نتيجة سوء إدارة عمليات الري والتي تسببت في انخفاض معدلات غلة وحدة المساحة الزراعية [27].

اما القطاع الصناعة خلاا واضحا في عملية التغيير الهيكلي نتيجة تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، التي لم تتجاوز في افضل الأحوال نسبة (3.56%) عام 2020 وبمتوسط (2.36%) خلال مدة البحث 2010-2022 ، يعزى ذلك الى المشكلات المتعددة التي تعرض لها هذا القطاع بعد عام 2003 نتيجة تقادم معدات الإنتاج للمصانع واندثار الكثير منها محاسبيا فيما تعرضت غالبيتها الى اعمال السلب والنهب وفقدان المعدات الإنتاجية الخاصة بها، فضلا عن ارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج وضعف خطوط الإنتاج والمفتقرة الى الدعم الحكومي والتي جعلت الصناعات غير مواكبة للتقدم التكنولوجي الصناعي، وإلغاء التعرفة الجمركية التي كان لها الأثر السلبي نحو تشجيع استيراد السلع المصنعة بكلف منخفضة الذي يعجز هذا القطاع ومنشآته عن منافستها والذي اسهم في اغراق الأسواق بالمنتجات الصناعية، ناهيك عن تدمير البنى التحتية ( الماء ، الطاقة الكهربائية، وسائل النقل والمواصلات،... وغيرها) مما أدى الى توقف غالبية عمليات الإنتاج وانحسار الطاقة الإنتاجية وتسبب في حصول خسائر كبيرة فيه.

جدول (3) نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي

السنة	قطاع النفط	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	نسبة مساهمة قطاع النفط في gdp	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في gdp	نسبة مساهمة القطاع الخدمات في gdp	نسبة مساهمة القطاع الصناعة في gdp
2010	62,311.97	7,150.63	3,712.51	66,230.66	46.23	5.30	49.13	2.75
2011	98,509.76	8,477.19	5,876.71	73,989.18	53.03	4.56	39.83	3.16
2012	108,435.30	8,992.24	6,611.98	95,280.44	49.73	4.12	43.70	3.03
2013	107,696.30	11,188.56	6,138.38	110,607.87	45.90	4.77	47.14	2.62
2014	100,216.41	11,259.54	4,721.17	113,016.25	43.86	4.93	49.46	2.07
2015	55,864.65	6,992.95	3,968.84	101,299.54	32.64	4.09	59.19	2.32
2016	57,022.18	6,626.10	4,088.93	100,430.62	33.06	3.84	58.23	2.37
2017	74,885.82	5,572.96	5,312.28	107,381.80	39.93	2.97	57.26	2.83
2018	176,225.77	6,406.32	4,622.99	40,256.66	77.46	2.82	17.69	2.03
2019	169,713.67	8,808.58	4,994.05	59,508.61	76.30	3.96	26.75	2.25
2020	106,542.14	9,548.50	4,880.56	41,029.07	77.72	6.97	29.93	3.56
2021	94,449.03	6,829.12	4,598.83	46,433.76	45.76	3.28	22.35	2.21
2022	97,341.03	370,918	2,412,26	46,894.52	37.88	1.75	17.75	0.92
المتوسط	100,708.77	7,812.45	4,960.60	79,622.04	50.73	4.10	39.88	2.47

- تم تحويل جميع البيانات من مليون دينار الى مليون دولار بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي لكل سنة.



شكل (3) نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2010-2022

#### 4.4 مقترحات حول تنوع الاقتصادي

##### 1.4.4 اصلاح القطاع النفطي

الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع النفطي اكثر من 50% في الناتج المحلي الإجمالي و 95% في الإيرادات العامة والممول الأكبر للنققات العامة ولذلك يجب تطوير هذا القطاع بناءً على مجموعة من المقترحات اهمها إنشاء صناديق الثروة السيادية لإيداع جزء من العوائد النفطية فيه تديرها جهة مستقلة عن وزارة المالية والسلطة النقدية وتستخدم لغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية، أي أن صناديق الثروة السيادية تضمن التوزيع العادل بين الاجيال لهذا المورد ومن ثم بالإمكان الاستفادة من العوائد الاستثمارية والنفطية لتمويل موازنات الدولة فضلاً عن توجيه الاموال المخصصة لهذه الصناديق نحو مشاريع استثمارية خارجية إذا تعذر الاستثمار الداخلي في الدولة نظراً الى الظروف الراهنة فضلاً عن استثمار الغاز المصاحب للنفط لاسيما من الحقول الجنوبية في توفير المورد المالي فضلاً عن تقليل لماً الآثار السلبية الاقتصادية والبيئية الناتجة عن حرق وعدم استغلال هذا المورد الطبيعي، ونظراً يمتلكه العراق من مقومات تؤهله أن في مجال استثمار الثروة الغازية كالاحتياطي [13]

##### 2.4.4 اصلاح القطاع الصناعي

ان القطاع الصناعي لها دور كبير في المساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع الوطني في العراق الا لم يحقق الأهداف الاقتصادية او اجتماعية المنشودة إذ في الوقت الذي ينبغي ان يكون طوق نجاة لمعالجة المشكلات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الوطني وبشكل عام فإن الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي العراقي يعاني من ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ومن اهم مقترحات لاصلاح القطاع الصناعي

- 1- تنظيم حملة وطنية شاملة لتشجيع المواطنين والمؤسسات الحكومية وتحفيز الدافع الوطني على اقتناء المنتج المحلي والنهوض بالمشآت الصناعية العراقية فضلاً عن تأهيل تلك المنشآت التي تتمتع بجدوى الاقتصادية
- 2- مشاركة المستثمرين المحليين والجانب بتأهيل المنشآت التي تحتاج الى مبالغ مالية كبيرة وخبرات وتقنيات عالية في اطار آليات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص
- 3- إعادة النظر في الاستيراد ومنع دخول البضائع الى السوق العراقية التي يكون لها بدائل محلية
- 4- زيادة النفقات الاستثمارية ضمن الموازنة العامة ومن ثم زيادة المبالغ المخصصة لتطوير القطاع الصناعي بموجب استراتيجية محددة ذات أولويات وحسب الأهمية

5- ضرورة تحديد خارطة الاستثمارية وبالتنسيق مع المحافظات في ضوء طبيعتها وتوافر الموارد الطبيعية والميزة التنافسية لها والترويج انشاء الصناعات الجديدة من خلال المستثمرين المحليين والأجانب وخلق فرص عمل جديدة وتطوير الصناعة الوطنية [11]

6- ضرورة الإسراع في وضع خطط تنموية وعلى أساس علمي سليم للنهوض بالقطاع الصناعي وبأنواعها المختلفة القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل ومراعاة مبدأ التنسيق بين هذه الخطط في هذه العملية.

7- القيام بدعم القطاع الخاص واحتضانه والتعامل معه كشريك وليس منافس وتقديم جميع أنواع الدعم بتنفيذ المشاريع والتسهيلات له وتحقيق مبدأ التزاوج بينه وبين القطاع العام وتوجهاً مركزياً للصناعة الصغيرة وتقوي القطاع العام للمشاريع الاستراتيجية الكبيرة والمشاريع المتوسطة والتي تفوق امكانيات القطاع الخاص [23].

##### 3.4.4 اصلاح القطاع الزراعي

ان المدخل لتطوير القطاع الزراعي هو زيادة معدلات الانتاج الزراعي ورفع مستوى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ثم تنوع مصادر الدخل القومي، ويمكن إيجاز المقومات الرئيسة للنهوض بالواقع الزراعي الواجب اتخاذها من قبل سلطات الحكومية فيما يأتي :

- 1- يجب رسم خارطة طريقة نهوض بالواقع القطاع الزراعي في العراق وهي تقع بالدرجة الأولى على عاتق وزارات التخطيط والزراعة والموارد المائية وبالتعاون مع الحكومات المحلية.
- 2- ضرورة زيادة تخصيصات الموازنة الاستثمارية في القطاع الزراعي لتوفر البنى التحتية للقطاع الزراعي، أي زيادة موازنة الزراعة من اجمالي موازنة الدولة لإعطاء صورة من أولوية هذا القطاع ضمن توجيهات الحكومة.

- 3- ضرورة تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي و ايجاد بيئة استثمارية محفزة لها [21]
- 4- ضرورة القضاء على ظاهرة الاغراق بسبب ما ينتج عنها من آثار سلبية في المنتجات المحلية بسبب الانفتاح غير المبرمج في الاستيرادات
- 5- استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي لمعالجة المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي لاسيما إعادة تأهيل المشاريع الروائية والبزل وزيادتها.
- 6- عقد الاتفاقيات الثنائية مع البلدان الرافدة للمياه لمعالجة المشكلات لها.
- 7- ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة على نحو واسع في جميع مجالات الزراعة وادخال المكننة الزراعية الحديثة لتوفير الجهد والأيدي العاملة والوقت الى جانب لضمان جودة المحصول الزراعي المنتج وزيادة كميته
- 8- يجب على سلطات الحكومية أن تقوم بتوفير ودعم الحبوب والأسمدة الكيماوية من النوعيات الجيدة، وكل ما يحتاجه الفلاح للتصالح الأرض وزيادة انتاجها [19].

#### 4.4.4 اصلاح القطاع الخدمات

- تكمّن الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في إرساء أسس التنمية والتطور الاقتصادية لاسيما في مجال عملية التصنيع وتحقيق الرفاهية، إذ تنقسم هذه الخدمات من حيث ارتباطها بعملية التصنيع إلى نوعين هما : أولاً: خدمات تتميز بالطابع الإنتاجي مثل النقل والكهرباء ثانياً: خدمات تتميز بالطابع الاستهلاكي مثل خدمات المياه، إذ كلما ارتفع مستوى دخل الفرد ازدادت نسبة الانفاق على هذه الخدمات، وهذه الخدمات ذات الوفورات الخارجية تسهم وبشكل كبير بزيادة معدل تراكم رأس المال عن طريق تخفيض التكاليف الإنتاجية ومن ثم زيادة الربح الناجم في عملية الاستثمار، وتبرز أهمية قطاع الخدمات العامة من خلال دعمه للقطاع الخاص في توفير الخدمات اللازمة وبأسعار أقل من تكاليف انتاجها، ويحتل قطاع الخدمات العامة مكانة استثنائية في هيكلية الاقتصاد القومي أغلب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وسرعان ما تزايدت هذه الأهمية خلال العقود الماضية، وتأتي هذه الأهمية من مدى مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي عموماً مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً ولغرض تحقيق اهداف
- 1- ضرورة الشراكة بين القطاع العام والخاص في ادارة وتقديم الخدمة العامة
  - 2- ضرورة خصخصة المرافق الخدمية التي تقف لوحدها عاجزة ومن خلال ميزانيتها عن اصالحها وتمويلها سعياً منها للمحافظة على الجهد الحيوي والمؤثر لهذا القطاع في عملية التنمية وضمان تقديم الخدمات وتوفيرها بالجودة والنوعية المتميزة لعامة أفراد المجتمع ويمكن أن تكون المرافق مجال المشاريع السياحية كالفنادق والمطاعم لتطبيق الخصخصة.
  - 3- تطوير النظام المصرفي واستخدام افضل وسائل التكنولوجيا في التعاملات المالية.

#### 5. الاستنتاجات

- 1- ان السياسة المالية في العراق تعاني من المشكلات أغلبها لا تخرج عن نطاق المشكلات التي تتعرض لها الدول ذات الاقتصاد الريعي ومن ابرز المشكلات صعوبة تحديد و التنبؤ بحجم الإيرادات النفطية المتحققة خلال تقدير الموازنة العامة وتحديد سعر معين لبرميل النفط لأن الموارد النفطية مرتبطة بعامل خارجي هو الطلب والعرض العالمي على النفط وهذا ما يسبب حالة من التوتر والقلق في الاقتصاد العراقي نتيجة لضعف استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.
- 2- لا يوجد انسجام بين تخصيصات النفقات التشغيلية وتلك المخصصة الى النفقات الاستثمارية والتي اعتاد المشرع العراقي المحافظة على مستوياتها على الرغم من تدهور أسعار النفط الخام، مما يضطر العراق الى الاقتراض الخارجي.
- 3- ان الاقتصاد العراقي يتميز بعدم تنوع القاعدة الاقتصادية فقد أوضحت النتائج نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كبير اما النسبة القطاعات الأخرى الزراعة والصناعة متدنية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي
- 4- تواجه عملية التحول نحو اقتصاد السوق الحر بعدم مقدرة القطاع الخاص على النهوض بمهامه في دعم عملية التحول الاقتصادي لاسيما وهو يمثل العمود الفقري لاقتصاد السوق
- 5- عدم الاستفادة من الفوائض المالية الكبيرة على تطوير الاقتصاد العراقي بسبب تفشي الفساد الاداري والمالي وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة وهذا ما يؤكد فشل التنوع الاقتصادي
- 6- الهيمنة المطلقة للقطاع النفطي على القطاعات الأخرى ، وعلى الرغم من العوائد النفطية الهائلة الا انها لم تستغل بالشكل الصحيح من قبل الانظمة الحاكمة في تنوع الاقتصاد وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية وهذا ما مثل محدد لفشل سياسات التنوع الاقتصادي

#### 6. التوصيات

- 1- العمل على تنوع الاقتصادي وعدم التركيز على مصدر واحد لهو القطاع النفطي الذي من شأنه ان يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات اسعار هذا المورد، ومن هنا ضرورة العمل من قبل القائمين على تنفيذ السياسة المالية في العراق بإيجاد مصادر بديلة كتحفيز الاستثمار الاجنبي والمحلي، وبناء قاعدة استثمارية رصينة تدعم القطاعات المنتجة.
- 2- ضرورة إنشاء صندوق ثروة سيادي عراقي لتوفر مقومات إنشاءه في العراق للتخلص من الريعية وتجذرها في الاقتصاد العراقي ، والتخلص من المرض الهولندي الذي بدأ ينهش في جسد الاقتصاد العراقي اذ يمكن استخدامها كأداة من ادوات السياسة المالية لتعبئة الفوائض المالية النفطية لأغراض طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة ، ووضع رؤية متكاملة ومهنية لإدارة المخاطر وتنوع والاستثمار ومواجهة الازمات المالية.

- 3- ضرورة إتباع سياسة الحماية على المنتجات الوطنية، ومنع دخول البضائع التي لها بديل في السوق المحلية، وفرض الضرائب الكمركية المرتفعة على السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية الأخرى لتشجيع الإنتاج الوطني، وتقديم الدعم السعري لبعض السلع لغرض تصديرها لكي تكون لها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية
- 4- رفع نسبة التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري وتوجيهها إلى القطاعات الأكثر كفاءه وهي (القطاع الصناعي، والقطاع الزراعي) التي تلعب الدور البارز في زيادة الإنتاج و
- 5- ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في إيجاد هذه المصادر وخاصة الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل معالجة الاختلال الهيكلي وتنويع مصادر الدخل، وبناء قاعدة استثمارية رصينة تدعم القطاعات المنتجة وترفع من آليات انتقال أثر السياسات النقدية والمالية لتحسن وضع مؤشرات الاقتصاد الكلي
- 6- اعتماد برنامج للإصلاحات الاقتصادية يتضمن تعزيز دور القطاع الخاص وتصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال التحول التدريجي من الطبيعة الريعية للاقتصاد إلى دعم النمو القطاعي الإنتاجي في كل من (الزراعة والصناعة والخدمات) من أجل رفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عن طريق زيادة تخصيصات الاستثمار المعبأة لهم في الموازنة العامة إلى منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات لجذب المستثمرين المحليين والأجانب وتشجيعهم على الدخول في المشاريع الإنتاجية.

## References

- [1] Abdiweli, M. (2005). Fiscal Policy And Economic Growth: The Effect of Fiscal Volatility. *Journal of Business & Economics Research*, 3(5), 23-38.
- [2] Ahmed, M. I. (2019). An Analysis of the Development and Structure of Public Expenditures in Iraq for the Period 2003-2017. *Cihan University Scientific Journal*, 3(2).
- [3] Al-A'sar, K. (2016). *Public Finance Economics*. The Egyptian Book House.
- [4] Al-Ali, A. (2011). *Public Finance and Financial and Tax Law, Part One*. Ithraa for Publishing and Distribution.
- [5] Al-Allawi, S. M. (2011). The Role of Fiscal Policy in Addressing Inflation in the Iraqi Economy for the Period 1996-2011. *Baghdad College of Economic Sciences Journal*, (48).
- [6] Al-Hajj, T. (2015). *Public Finance*. Al-Safa House for Publishing and Distribution.
- [7] Al-Khaikani, N. K., & Al-Mousawi, H. Y. (2015). *Economic Policies: General Framework and Their Impact on the Financial Market and Macroeconomic Variables*. (2nd ed.). Dar Al-Yazuri Scientific for Publishing and Distribution.
- [8] Al-Khatib, F. S., & Diab, A. A. (2014). *Advanced Studies in Macroeconomic Theory*.
- [9] Al-Ma'mouri, A. A. K., & Al-Jumaili, M. D. (2011). *Oil and Occupation in Iraq*. (1st ed.). Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.
- [10] Al-Marsoumi, N. J. (2011). *The Economics of Oil*. Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.
- [11] Al-Nasrawi, A. I. (2014). *The Financial Hegemony of the Rentier State and its Monetary Implications in Iraq for the Period 2004-2012* [Unpublished master's thesis]. College of Administration and Economics, University of Karbala.
- [12] Al-Naqash, G. A. R. (2010). *Public Finance: Analysis of the Foundations of Financial Economics*. (4th ed.). Dar Wael for Publishing.
- [13] Al-Shammari, M. S. (2016). The Necessities of Economic Diversification in Iraq. *Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*, (24).
- [14] Ali, M. M. (2008). The Reality of Fiscal Policy in Arab Countries. *Journal of Babylon University for Pure and Applied Sciences*, 15(133).
- [15] Bakheet, H. N., & Mattar, F. J. (2012). Fiscal Policy in Iraq and its Role in Influencing Money Supply during the Period (1970-2009). *Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences*, (25).
- [16] Bogdanov, B. (2010). Cyclicalities of Fiscal Policy over the Business Cycle: An Empirical Study on Developed and Developing Countries. *American University in Bulgaria*.
- [17] Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research. (2010-2022). *Annual Statistical Bulletin of the Central Bank of Iraq*.
- [18] Garin, J., & Lester, R. (2018). *Intermediate Macroeconomics*. University of Notre Dame.
- [19] Ghaylan, M. (n.d.). The Role of the Agricultural Sector in Economic Diversification Policies for Iraq. *Karbala University Journal*, 5(2).
- [20] Hammadi, A. O. (2010). *Structural Imbalances in the Iraqi Economy - Diagnosis and Remedies, a Vision for the Future of the Iraqi Economy*. Iraq Center for Studies.
- [21] Khalaf, B. J. (2012). The Reality of the Iraqi Agricultural Economy and the Ways and Challenges of Direct Investment in Iraq. In *Proceedings of the Second Scientific Conference*, College of Administration and Economics, Wasit University, April.
- [22] Marzouk, A. L. (2015). *Problems of Economic Transformation in Iraq*. (3rd ed.). Iraq Center for Studies.
- [23] Mustafa, A. A. (2001). *Economic Projects Evaluation: A Study in Economic Feasibility Analysis and Performance Efficiency*. Dar Al Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul.
- [24] Saleh, M. M. (2009). Oil Rent and the Asian Pattern of Production: The Case of Iraq. *Journal of Human Sciences*, (40).
- [25] Shandi, A. Q., & Najim, H. R. (2015). Fiscal Policy and the Efficiency of the Investment Environment in the Iraqi Economy for the Period 1980-2013. *Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*, (18).
- [26] Stupak, J. M. (2019). *Fiscal Policy Economic Effects*. Congressional Research Service. <https://crsreports.congress.gov/>

[27] Unified Arab Economic Report. (2010).

## المصادر

- [1] أبديولي، م. (2005). السياسة المالية والنمو الاقتصادي: أثر التقلبات المالية. *Journal of Business & Economics Research*، 3(5)، 23-38.
- [2] أحمد، م. إ. (2019). تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة 2003-2017. *مجلة جامعة جيهان العلمية*، 3(2).
- [3] الأعصر، ك. (2016). اقتصاديات المالية العامة. دار الكتاب المصري.
- [4] العلي، أ. (2011). المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول. إثناء للنشر والتوزيع.
- [5] العالوي، س. م. (2011). دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1996-2011. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، (48).
- [6] الحاج، ت. (2015). المالية العامة. دار الصفا للنشر والتوزيع.
- [7] الخيكاني، ن. ك.، والموسوي، ه. ي. (2015). السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالية والمتغيرات الاقتصادية الكلية. (ط. 2). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- [8] الخطيب، ف. س.، وذياب، أ. أ. (2014). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية.
- [9] المعموري، ع. ع. ك.، والجميلي، م. د. (2011). النفط والاحتلال في العراق. (ط. 1). مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- [10] المرسمي، ن. ج. (2011). اقتصاديات النفط. دار إحياء التراث العربي.
- [11] النصراني، أ. ع. (2014). الهيمنة المالية للدولة الريعية وانعكاساتها النقدية في العراق للمدة 2004-2012 [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- [12] النفاش، غ. ع. ر. (2010). المالية العامة: تحليل أسس الاقتصاد المالي. (ط. 4). دار وائل للنشر.
- [13] الشمري، م. س. (2016). ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، (24).
- [14] علي، م. م. (2008). واقع السياسة المالية في الدول العربية. *مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية*، 15(133).
- [15] بخيت، ه. ن.، ومطر، ف. ج. (2012). السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009). *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، (25).
- [16] بوغدانوف، ب. (2010). دورية السياسة المالية على مدار الدورة الاقتصادية: دراسة تجريبية على الدول المتقدمة والنامية. *American University in Bulgaria*.
- [17] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث. (2010-2022). النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.
- [18] غارين، ج.، وليستر، ر. (2018). الاقتصاد الكلي المتوسط. جامعة نوتر دام.
- [19] غيلان، م. (د.ت.). دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق. *مجلة جامعة كربلاء*، 5(2).
- [20] حمادي، ع. و. (2010). الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي - تشخيص ومعالجات، رؤية لمستقبل الاقتصاد العراقي. مركز دراسات العراق.
- [21] خلف، ب. ج. (2012). واقع الاقتصاد الزراعي العراقي وسبل وتحديات الاستثمار المباشر في العراق. في وقائع المؤتمر العلمي الثاني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، نيبسان.
- [22] مرزوق، ع. ل. (2015). إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق. (ط. 3). مركز دراسات العراق.
- [23] مصطفى، أ. أ. (2001). تقييم المشروعات الاقتصادية: دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الأداء. دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- [24] صالح، م. م. (2009). الربع النفطي والنمط الآسيوي للإنتاج: حالة العراق. *مجلة العلوم الإنسانية*، (40).
- [25] شندي، أ. ق.، وناجم، ه. ر. (2015). السياسة المالية وكفاءة بيئة الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2013. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، (18).
- [26] ستويبا، ج. م. (2019). الآثار الاقتصادية للسياسة المالية. خدمة أبحاث الكونغرس <https://crsreports.congress.gov>.
- [27] التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2010).

<https://doi.org/10.31272/jae.i147.1381>

<https://admics.uomustansiriyah.edu.iq>

P-ISSN: 1813-6729 E-ISSN: 2707-1359

JAE

## Fiscal Policy and its Role in Stimulating Economic Diversification in Iraq

**Khalid Hussein hamzah**

Ministry of Finance, Al-Rasheed Bank, Diwaniyah, Iraq.

Email: [alssaidy91@gmail.com](mailto:alssaidy91@gmail.com), ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>

**Maiami Salal Saheb**

Dept. of Economics, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, Diwaniyah, Iraq.

Email: [maiama.Alshukri@qu.edu.iq](mailto:maiama.Alshukri@qu.edu.iq), ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0001-5855-4557>

**Haidar Ali Al Dulaimi**

College of Administrative Sciences, Al-Mustaqbal University, Babel, Iraq.

Email: [haidar.ali.aldulaimi@uomus.edu.iq](mailto:haidar.ali.aldulaimi@uomus.edu.iq), ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0000-0000-0000>

### Article Information

#### Article History:

Received: 23 / 3 / 2024

Accepted : 04 / 11 / 2024

Available Online: 01 / 03 / 2025

Page no : 72 – 82

#### Keywords:

Fiscal policy, Economic diversification, Stimulus policies, government spending, revenues

#### Correspondence:

Researcher name:

Khalid Hussein hamzah

Email: [alssaidy91@gmail.com](mailto:alssaidy91@gmail.com)

### Abstract

*The research aims to address the role of fiscal policy in diversifying and stimulating the Iraqi economy through the use of its financial tools represented by government spending and revenues, including tax revenues. The research relied on analytical tools to evaluate fiscal policy performance and its role in stimulating economic diversification during the period (2010-2022) due to the financial policy. It is influential in addressing the problems and challenges facing the economy. The research concluded that the Iraqi economy needs more economic diversification but rather from the concentration of revenues and exports in the oil sector at a rate of more than 90%. This led to it being greatly affected by the double shock of 2020 and the weakness of the stimulating financial policies that were taken to reduce these effects. The research also presented a set of stimulus packages for fiscal policy that help mitigate the severity of rentiers and economic unilateralism and promote diversification and sustainable growth.*